١١٣٤ تاجراً إلى القضاء لمخالفتهم قانون التموين وإغلاق ٤ آلاف محل خلال ٢٠١٩

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن إحالة ١١٣٤ تاجراً موجوداً إلى القضاء المختص بسبب المخالفات خلال العام الماضي (٢٠١٩).

وبلغ عدد الإغلاقات للمحال والفعاليات التجارية المخالفة قرابة ٤ آلاف محل، وذلك في كافة المحافظات السورية عدا محافظتي الرقة وإدلب.

ونظّمت دوريات حماية المستهلك في المحافظات ٥٣,٤ ألف ضبط خلال ٢٠١٩، بوسطي يومي يزيد على ١٤٦ ضبطاً، موزعة إلى ما يزيد على ٤١,٧ ألف ضبط عدلية منظمة على القانون رقم /١٤/ لعام ٢٠١٥، بوسطي يومي يزيد على ١١٤ ضبط مخالفة، وفيما بلغت عدد ضبوط العينات المسحوبة خلال العام ٢٠١٩، قرابة ١١,٧ عينة، وذلك من خلال تسيير قرابة ٣٣,٣ دورية لحماية المستهلك في المحافظات، بوسطي ٩١ دورية يومياً، كما تم تحصيل مبلغ ٥٨٩,٣ مليون ليرة سورية من خلال تسوية ٢٣٥٧٤ ضبطاً وفق المادة /٢٣/ من القانون رقم /١٤/ لعام ٢٠١٥.

وفي تفاصيل المخالفات فقد تم تنظيم ١٥,٩ مخالفات لعدم الإعلان عن الأسعار، و٧٩٦٧ مخالفة فواتير، فيما بلغت مخالفات المواد المجهولة المصدر فقط ٧٤٨ مخالفة، ومخالفات الامتناع عن البيع ١٣٠ مخالفة، ومخالفات البيع بسعر زائد ٢٩٤٥ مخالفة، وتم تنظيم ٢٣٩٥ مخالفة بدل خدمات.

أما مخالفات اللحوم فقد بلغت ١٦٠٦ مخالفات، موزعة إلى ٧٢٣ مخالفة للحوم الحمراء، و٨٨٣ مخالفة للحوم البيضاء، وقامت الدوريات بتنظيم ٩٢٨ مخالفة تتعلق بالمواصفات والبيانات، و٩٦٤ مخالفة للغش في البضاعة.

فيما بلغت ضبوط المخالفات للمواد المدعومة من قبل الدولة ٦١٢٩ ضبطاً، وتم تنظيم ٧٥ مخالفة للاتجار بالمواد الإغاثية، وبلغت مخالفات المواد المنتهية الصلاحية ٤٧٩ مخالفة، وسجل تنظيم ١٣٩٨ ضبطاً لمخالفات متفرقة.

قريباً تنظيم وتجميل مدخل حرستا ودمشق.. ورؤساء بلديات في السجن وآخرون على الطريق

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: ٥ ملايين مواطن يقطنون حالياً في ريف دمشق

توقيف رئيس الوحدة المائية والمراقب في أشرفية الوادي بعد تلوث المياه ◄ ١٠٠ مخالفة تمت إزالتها العام الماضي

| محمد منار حميجو

كشف محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أنه بحسب إحصائيات المحافظة وصل عدد أهالي الريف إلى ٥ ملايين مواطن منهم نحو ١,٢ مليون يقطنون في مدينة جرمانا، مؤكداً أن الإحصائيات يتم معرفتها من كميات الطحين الممنوحة إلى تلك المناطق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح إبراهيم أن هناك ازدياداً في عدد السكان نتيجة عودة الكثير من الأهالي إضافة إلى أن هناك عدداً من اللاجئين من الرقة وحلب ما زالوا يقطنون في المحافظة.

وكشف إبراهيم أنه سوف يتم تنظيم مدخل حرستا بالتعاون مع محافظة دمشق ويشمل مدخل دمشق وحالياً تتم دراسة الموضوع لإعطاء المشروع إما لشركة الدراسات وإما لشركة أخرى من دون أن يحدد اسمها.

وفيما يتعلق بموضوع الطرقات في الريف وخصوصاً في الغوطة الشرقية أكد إبراهيم رصد تمويل لكل الطرق بما فيها التي من الممكن أن تكلف مليار ليرة إضافة إلى الأراضي الزراعية، مؤكداً أنه سيكون تنفيذها في خطة العام الحالي وأنه سيبدأ العمل مع موسم التعبيد.

ولفت إبراهيم إلى أن العام الحالي ستكون هناك مشاريع تنموية في ريف دمشق وخصوصاً بعد زيارة رئيس الحكومة لريف دمشق ورصد اعتمادات للمشاريع المقرر تنفيذها العام الحالي.

إبراهيم أشار إلى اللجنة المشكلة حول تلوث المياه في أشرفية الوادي كاشفاً أنه تم إعفاء مدير الوحدة المائية ومراقب الشبكة في المنطقة وتمت إحالتهم إلى التحقيق باعتبار أن هناك إهمالاً منهما وإلا فلماذا حدث هذا التلوث بشكل مفاجئ، مؤكداً أنه تمت مباشرة قطع المياه عن المنطقة وإرسال صهاريج تحتوي على مياه معقمة.

وأوضح إبراهيم أن التلوث حدث فجأة وأنه من أربع سنوات لم تحدث إلا هذه الحادثة وبالتالي كان هناك شيء حول الموضوع، موضحاً أن اللجنة وضعت عدة احتمالات منها أن يكون سبب ذلك الأمطار وطوفان الآبار أو أن الكلور لم يكن موضوعاً بشكل جيد وأنه حالياً يتم احتساب الكمية التي تم تسليمها حتى يتم الوصول إلى الحقيقة في هذا الموضوع.

وأكد إبراهيم أن التلوث ليس بسبب انقطاع الكهرباء كما روج البعض إلا أن الأمر معالج بشكل دائم ولو انقطع التيار الكهربائي فقد تم وضع أجهزة لذلك، مشيراً إلى أن هناك بئراً من المياه كان يستخدم للفرن في المنطقة وبعد إجراء الدراسة عليه تبين أن المياه فيه ملوثة وبالتالي تم إلغاء البئر وإرسال خط مياه نظامي للفرن حتى لا يكون هناك تلوث.

وأعلن إبراهيم عن إزالة ١٠٠ مخالفة في ريف دمشق خلال العام الماضي وتم هدمها بشكل كامل سواء أبنية عشوائية أم تعدياً على أملاك عامة منها في السيدة زينب ومعربا ودوما وحرستا ومنين وجديدة عرطوز وتل كردي والمليحة وأن هناك ملفات مازالت قيد التحقيق بحق رؤساء بلديات، مضيفاً: من المفروض عندما تكون هناك مخالفة أن يتخذ رئيس البلدية الإجراءات القانونية بحق المخالفات التي تحدث إلا أنه حينما نشاهد أن هناك تقصيراً في هذا الموضوع يتم إعفاء رئيس البلدية وتحويله إلى القضاء.

وأشار إبراهيم إلى أنه تم توقيف بعض رؤساء البلديات في السجن وهناك ملفات يجري التحقيق فيها وبالتالي أي رئيس بلدية مقصر يتم تشكيل لجان حول الموضوع للتدقيق قبل اتخاذ أي قرار بحقه من المكتب التنفيذي وإحالته إلى القضاء.

وبين إبراهيم أنه تم توجيه رؤساء البلديات في الريف بالاهتمام بالمواطن وتوفير الخدمات له، إضافة إلى الاهتمام بالنظافة والخدمات، مشيراً إلى أن هناك رؤساء بلديات يعملون بشكل جيد وهناك نتائج على أرض الواقع في حين هناك آخرون تحاسبوا نتيجة وجود مخالفات.

العرنجي لـ«الوطن»: ٣٦ ألف «مسرح» حصلوا على ١٦ مليار ل.س

الكوا: الموافقة على تمويل ٥٦ مشروعاً للمسرحين ضمن برنامج دعم وتمكين الريف السوري

| الوطن

كشف مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي أن عدد المستفيدين من برنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم وصل إلى ٣٥٩٦٢ مستفيداً في كل أنحاء البلاد منذ بدء التسجيل، مبيناً أنه تم توزيع المكافآت الشهرية عليهم مقسمين على ١٠ دفعات.

ولفت إلى أن الدفعة العاشرة لم تحصل سوى على مكافأة واحدة وقد بلغ عدد المستفيدين فيها ٩٢١ مستفيداً، مؤكداً أنه لا يوجد أي تأخير في صرف المكافآت الشهرية لأن صرفها يعود إلى تاريخ التسجيل في البرنامج، حيث سيتم الانتهاء من تسليم جميع المكافآت للدفعة العاشرة في شهر تشرين الثاني من العام الحالي، مضيفاً: وقمنا بإعداد جدول المكافأة العاشرة للدفعات الأولى والثانية والثالثة والرابعة وهي حالياً قيد الصرف، لافتاً إلى أنه من المقدر أن تصل التكلفة الكلية لصرف المكافآت الشهرية إلى نحو ١٦ مليار ليرة.

وأشار إلى أن المسرح بإمكانه الاستفادة من برنامج دعم وتمكين الريف السوري لإقامة مشاريع متناهية الصغر، وذلك بعد أن تم تخصيص هذا البرنامج بمليار ليرة إضافية في عام ٢٠١٩.

من جانبه كشف مدير مرصد سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا عن عرض ٣٢٦٧ فرصة تدريب للمسرحين لدى القطاع العام في عام ٢٠١٩، وحوالي ٢٥٠٠ فرصة عمل بالقطاع الخاص للمسرحين الراغبين بالعمل به، إضافة إلى عرض ٦٠ فرصة تدريب بمكان العمل لدى القطاع الخاص.

وتابع: كما تمت الموافقة على تمويل ٥٦ مشروعاً للمسرحين ضمن برنامج دعم وتمكين الريف السوري، علماً أن هذه المشاريع لم تتلق أي تمويل إلى الآن، داعياً المسرحين الذين تمت الموافقة لهم على مراجعة فروع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية في المحافظات لاستكمال الأوراق المطلوبة، ليحال الطلب إلى مصرف التعاون الزراعي الذي يقوم بدوره بتسيير إجراءات القروض متوقعاً أن يتم صرف أول دفعة من القروض خلال مدة شهر من استكمال الأوراق المطلوبة، مضيفاً: حيث يتم منح القروض على دفعتين فتكون الدفعة الأولى لشراء المعدات في حين يتم تسليم الدفعة الثانية عند إجراء الكشف الحسي على المشروع.

وأوضح الكوا أن سقف الإقراض للمشاريع المتناهية الصغر يصل إلى مليوني ليرة بفائدة ١٠ بالمئة، حيث يدفع المستفيد ٦ بالمئة منها، وتدفع الوزارة عن طريق الصندوق الوطني للمعونة ٤ بالمئة منها، مشيراً إلى أن المشاريع لا تقتصر على المشاريع الريفية، بل تشمل أيضاً مراكز المدن، وقد تم التركيز على المشاريع المطلوبة بسوق العمل كميكانيك السيارات وورشات الحدادة، مع الحفاظ على سقف التمويل، لافتاً إلى أن محافظة حماة هي أكثر محافظة استفادت من هذا البرنامج، وإلى أن أكثر المشاريع التي تم تمويلها هي مشاريع تربية النحل، مشيراً إلى أن ٦٠ بالمئة من المسرحين يرغبون بالعمل لدى القطاع العام وذلك بعد أن قامت الوزارة بسبر رغباتهم ومؤهلاتهم العلمية والمهنية، من خلال الاستمارة التي تم تصميمها للتقدم للبرنامج.

وأكد الكوا تحديد الشواغر المطلوبة في وزارات الكهرباء والموارد المائية والإدارة المحلية والبيئة ووزارتي الصناعة والأشغال العامة والإسكان، باعتبار أن هذه الوزارات هي الأكثر طلباً لليد العاملة الذكورية، مضيفاً: كما قامت هذه الوزارات بموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأعداد المسرحين المقبولين لديها في المسابقات، ولكن لم يتم حصر أعدادهم إلى الآن، مشيراً إلى أن ذلك يشكل بيانات لدى الوزارة لكون المسرح الذي يتم قبوله بفرصة عمل لدى القطاع العام لا يستطيع الاستفادة من المكافآت الشهرية، وفي حال كان يتقاضى مكافأة شهرية يجب إيقافها، ولكن لا يطبق ذلك على فرص العمل في القطاع الخاص.

ولفت الكوا إلى افتتاح ٧ مراكز لتمكين الشباب في محافظات طرطوس واللاذقية وحماة والسويداء ودير الزور والحسكة وحلب، مشيراً إلى أن الأولوية في الاستفادة من هذه البرامج تكون للمسرحين من خدمة العلم، الذين وصلت سنوات خدمتهم إلى خمس سنوات فأكثر، أو للمسرح الذي تسرح نتيجة إصابته أثناء تأديته واجبه الوطني.

وثيقة تخرج «بدل ضائع» و«المتاهة» في جامعة تشرين

خريجون لـ«الوطن»: ١٢ ألف ليرة ما بين المخافر والجامعة والرحلة طويلة

| اللاذقية – عبير سمير محمود

اشتكى عدد من خريجي جامعة تشرين لـ«الوطن» عن تأخر صدور وثائق مصدقات تخرج «بدل ضائع»، في عدد من كليات الجامعة، مطالبين بضرورة تغيير الإجراءات الروتينية «التي تهدر الوقت» على حد قولهم.

وذكرت إحدى خريجات كلية الآداب – قسم اللغة العربية أن عملية استخراج وثيقة تخرج بدل ضائع عن شهادتها الجامعية تدخل شهرها الثاني من مشوار حياة الإجراءات الجامعية طويلة الأجل، على حد قولها، معتبرة أن لا مبرر لعدد الطلبات التي طُلب منها تقديمها للحصول على بديل لشهادتها الأصلية التي بقيت في منزلها بحرستا وتحولت إلى رماد حينما حرقه المسلحون، في السنين الأولى من الحرب.

بدورها شرحت منى وهي خريجة دبلوم تأهيل تربوي من جامعة تشرين طريقة الحصول على وثيقة تخرج بدل ضائع لشهادة الدبلوم، مبينة أنها بدأت بضبط في مخفر للشرطة ودفعت ما يقارب ٥ آلاف ليرة، وبعدها طُلب منها وضع إعلان في صحيفة محلية بنحو ألفي ليرة، ومن ثم قامت بالتقدم بطلب جديد للجامعة مرفق بالإعلان وقطع إيصال بقيمة ٥ آلاف ليرة، لتنتظر منذ حوالي ثلاثة أشهر، خروج الموافقة من رئاسة الجامعة لتحصل على وثيقة جديدة لشهادتها دون جدوى حتى تاريخه.

وسألت الخريجة: ما السبب لكل هذه الإجراءات واللفة الطويلة العريضة والتكلفة غير المقبولة لأحصل على شهادة يجب أن تكون ملكي بالأساس، فلا أحد يستطيع استخدامها إلا صاحب العلاقة أو ما يثبت ذلك، فهل تكون باباً إضافياً لدخول الخريج بمتاهة بعد أن عانى بداخلها ما عاناه وهو طالب في هذه الجامعة؟

من جهته، قال حسام خريج من معهد السكرتاريا في جامعة تشرين: إن الحصول على مصدقة لشهادة تخرج كبدل ضائع يجب أن يكون أمراً سلساً لا يتطلب سوى جرة قلم، أو كبسة زر في عصر الأتمتة الذي لا نزال بعيدين عنه فعلياً رغم تغنينا به شفهياً في جامعاتنا، على حد تعبيره، متسائلاً عن سبب «إعجاز وتعجيز» الشاب في الحصول على شهادة بديلة لشهادته الأصلية التي لم يفقدها بسبب الإهمال كما يتهمه أحد موظفي الجامعة خلال جولته المكوكية بين مكاتب الجامعة في رحلة الإجراءات، وإنما فقدها حينما شب حريق في منزله بريف اللاذقية، متمنياً ألا يفقد فرصته في التقدم للمسابقات التوظيفية الحالية بسبب روتينية الإجراءات المملة على حد تعبيره.

من جهته، بين مصدر في جامعة تشرين أن الإجراءات عادية وتمشي بسهولة ويسر دون أي معوقات ، مشيراً إلى حصول العديد من الخريجين على وثائق بدل ضائع خلال الفترات الماضية.

ولفت المصدر إلى أن هذه الإجراءات هي من باب الحرص على عدم استخدام أي أحد غير صاحب العلاقة للشهادة الجامعية من خلال تزويرها والعمل بها للاستفادة منها في مكان ما، مطالباً جميع الخريجين بالحفاظ على شهاداتهم من الضياع كونها وثيقة مهمة لا يجب التفريط بها.